

المستخلص

إن هيئة الأوراق المالية هيئة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، لها حق التقاضي والتمثيل أمام المحاكم ولها حق توكيل محامٍ ، تعدُّ هيئة الأوراق المالية الجهة الإدارية التي تمارس الرقابة على سوق الأوراق المالية والشركات المدرجة فيه من خلال وضع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم نشاطات السوق ، ومراقبة مدى التزام السوق والشركات المدرجة فيه بالقوانين الموضوعة من قبلها .

تراقب هيئة الأوراق المالية في العراق والدول المقارنة جميع نشاطات السوق من اصدار وقيود وتداول الأوراق المالية ، كما تقوم بالكشف عن العمليات المشبوهة في السوق التي تقع على أوراق مالية متداولة بالسوق النظامي أو السوق الثاني ومنها عمليات التلاعب بالأسعار، ونشر معلومات غير صحيحة لتضليل المستثمرين، وغسل الاموال، والاتجار بالمعلومات الداخلية.

كل هذه العمليات تضر بمصالح صغار المستثمرين والاقتصاد القومي للبلد للكل ، و زعزعة الثقة بسوق الأوراق المالية مما يبعد التجار والمستثمرين عن وضع أوراقهم المالية تحت تصرف هذه الأسواق ، كما تقوم هيئة الأوراق المالية بالموافقة على إدراج الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، والموافقة على إدراج الشركات المساهمة وشركات الوساطة في السوق والسماح لها بمزاولة النشاط اذ ما اتبعت القوانين والإجراءات التي تضعها الهيئة بالاشتراك مع السوق وفي حالة مخالفة أي شركة للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الهيئة ، تقوم الهيئة بتتبيه الشركات بوقوع مخالفة قانونية من قبلها مع بيان أوجه المخالفة وحثها على إزالتها خلال مدة زمنية معينة، وفي حالة عدم استجابة الشركات المخالفة لتوجيهات الهيئة تقوم الأخيرة بوقف نشاط هذه الشركات بل ولها شطب الشركات المخالفة المدرجة من سوق الأوراق المالية، كما تقوم الهيئة بدور التفتيش على هذه الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وهو أما أن يكون تفتيش دوري أو تفتيش مفاجئ ، بالإضافة الى مراقبة القوائم المالية والملاءة المالية لهذه الشركات.

وتبين من خلال دراستنا ان القانون المؤقت لسوق العراق للأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ قد شابهُ النقص التشريعي وأكثفه الغموض في الكثير من أحكامه . وهو ما تداركه المشرع في بعض أحكام مشروع قانون الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٨، آملين المصادقة عليه ودخوله حيز التنفيذ ، وان كانت بعض أحكامه لا ترتقي الى ما توصلت اليه التشريعات المقارنة. وتناولنا موضوع الدراسة في اربعة فصول ، خصصنا الفصل الأول لماهية الهيئات الإدارية الرقابية على سوق الأوراق المالية ، وبيننا في الفصل الثاني الدور الذي تمارسه الهيئات الادارية في الرقابة على نشاط سوق الأوراق المالية، أما الفصل الثالث تناولنا فيه دور الهيئات

الادارية في الكشف عن جرائم البورصة الواقعة على تداول الاوراق المالية ، وايضا تناولنا في الفصل الرابع سلطات الهيئات الادارية في الرقابة على الشركات العاملة في مجال الاسواق المالية واختتمنا الرسالة بأهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات . ونسأل الله التوفيق والسداد.